إدارة راس المال :- مخاطر الإفلاس تجعل هناك اهتمام متزايد بإدارة راس المال فيعول ملاك المؤسسات بقدر الإمكان تخفيض راس المال الي حد ممكن والاعتماد علي الأموال الغير لزيادة العائد الذي يحصلون عليه وهو ما يسمي بالمتاجرة بالملكية.

الرقابة علي المصروفات : تعتبر الرقابة علي المصروفات عامل مهم لزيادة الربحية رقم ان المنافسة بين المؤسسات المالية لجذب المدخرات غالبا ما يؤدي الي زيادة المصروفات نتيجة لزيادة معدلات الفائدة المرفوعة للمدخرين إلا هناك طرق آخري مثل تقليل العملة أو المصروفات غير مباشرة وزيادة استخدام الإلية والتكنولوجية الحديثة قد تساعد بتخفيض المصروفات .

السياسة التسويقية: التي تتضمن بسعر الخدمات المالية والتركيز علي معرفة رغبات العملاء والأسواق الجديدة والإعلان عن الخدمات الجديدة كوسائل لجذب المدخرات وتقديم القروض.

أهداف المؤسسات النقدية :-١*

* تحقيق المصلحة العامة للأفراد والمجتمع والدولة ككل.

* هل المشاكل السياسة النقدية من خلال اعتبارها كمستشار للدولة.

* فك الأزمة النقدية من خلال منح القروض وقبول الودائع ومنح الائتمانات.

* تحقيق اعلي أرباح ممكن.

* القضاء علي البطالة يمنح القروض الاستثمارية.

* جلب العملة الصبة.

الهدف الرئيسي لكلا المؤسستين هو الهدف الوساطة الملية.

التزامات المؤسسات المالية والنقدية:-

يجب علي المؤسسات المالية الالتزام بالاتي:-

١* - www.etudian tdz . net\rpit\١٠٩٥٠.htm

- عدم فتح أي حساب أو حسابات أو إجراء أي عملية مالية أو عمليات بأسماء مزيفة أو غير كامل أو غير واضحة، وذلك عن بداية تعامل هولا العملاء أو عند إجراء صفقات تجارية معهم أو من ينوب عنهم.

- التحقيق من المستندات الرسمية للشخصيات الاعتبارية التي توضح اسم المؤسسة المالية وعنوانها وملكها ومكان تاريخ تسجيلها واسما مديرين المفوضين بتوقيع نيابة عنها.

- الاحتفاظ بسجيل مفصل لكل عملية تحتوي علي جميع البيانات المطلوبة .

- سرية وعدم الإفصاح لعميل أو المستفيد أو لأي شخص آخر غير السلطات المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون عن أجراء من الإجراءات القانونية التي تتخذ في شان المعاملات أو العمليات المالية المشتبه في أنها تخص غسل الأموال.

- تنفيذ إجراءات التدقيق التي يصدرها البنك المركزي.

- الاحتفاظ لمدة لأتقل عن خمسة سنوات من تاريخ أنتها المعاملة أو العملية أو غفل الحساب بكل السجلات لأضاح التعامل المالي والصفقات التجارية والنقدية لكل عملية سواء كانت محلية أو خارجية أو عابرة وكذلك بملفات الحسابات والرسائل التجارية وان تقدم كافة هذه الوثائق عند طلبها للسلطات المتخصص .

- تقديم أي معلومات أو مساعدة تطلبها السلطات المنفذة لهذا القانون.

الفرق بين المؤسسات المالية والنقدية :-*١

يتجلى الفرق بين المؤسسات المالية ونقدية في كون ان هو مفهوم الأول هو اوسع من النقدية الاخري تعتبر كجزء المؤسسات المالية ولقد رأينا هذا في التعريف و الوظائف السابقة الذكر . إذ ان عمل المؤسسات النقدية يتم مابين البنوك أما المؤسسات المالية فهي كسوق مالي كبيره يضم كل البنوك وغيرها في الوحدات المصرفي الاخري في اقتصاديات المبادلة . أي ان المؤسسات النقدية هي محتواها في المؤسسات المالية ونري في نهاية المطاف ان الوساطة المالية والمؤسسات المالية النقدية لها تقريبا نفس الأهداف وتعمل لتلبية هدف واحد وهو لنمو والتطوير الاقتصادي.

١*-Www. etesian tdz .net \rpit\١٠٩٥٠htm .

انــواع المؤسســات الماليــةوالنقدية: -

يمكن تقسيم المؤسسات المالية الي نوعين هما:-

النوع الأول الوسطاء الماليون: هم الذين يقومون بدور الوساطة المالية من خلال قبول الودائع أو المدخرات وتقديم القروض. وهي تلك الفئة التي تتعامل في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المصدرة لهذه الأوراق وتسما الأوراق المالية الأولية primary securities وفي نفس الوقت تبيع هذه الأوراق في السوق الثانوية securities secondary الي المدخرين وتسما بالأوراق المالية الثانوية . فالبنوك التجارة علي سبيل المثال تقبل الشيكات المقدمة من العميل أو تفتح حسابات ادخار أو ودائع والتي تعتبر من وجه نظرك اصل مالي financial asset ويشكل هذا دينا علي البنك حيث يمكن استخدامها في منح القروض أو الاستثمارات في الأوراق المالية - كذلك تعتبر البنوك التجارية وبنوك الادخار وشركات التامين وشركات الاستثمار وصناديق التامين والمعاشات وشركات التأجير من أهم الوسطاء الماليين.

مجموعات المؤسسات المالية :-

أولا:- أنواع الوسطاء الماليون :- *١

علي الرغم من ان الوسطاء الماليون يقومون بنفس الوظائف الأساسية وهي قبول الأوراق المالية الأولية من المقترضين وإصدار أوراق مالية ثانوية الي المقترضين أو المدخرين لأنهم ليسوا متشابهين ويمكن تقسيمهم الي مجموعات حسب الصفة الغالبة علي أنشطتهم كالأتي:-

* الوسطاء الذين يتلقوا الودائع : حيث ان معظم الأوراق المالية الثانوية التي هي مصدر للقروض التي يقدمها هولا الوسطاء تأتي من الودائع سواء من الافراد أو الشركات التجارية أو الصناعية أو الحكومية .مثال لهولا الوسطاء (البنوك التجارية).

* الوسطاء المتقاعدون: حيث يدخل هولا الوسطاء في التعاقد مع عملائها بفرض الادخار لتوفير الحماية المالية ضد الخسائر المحتملة سواء في ممتلكاتهم أو حياته وتعتبر شركات التامين علي الحياة والممتلكات وصناديق التقاعد أمثلة لهذا النوع من الوسطاء.

---

*١ - www. etudian tdz. net\rpti٠٩٥٠ntml

* الوسطاء الثانويين : يطلق عليهم هذا المسمى لأنهم يعتمدون علي درجة كبيرة علي مؤسسات مالية آخري مثل البنوك التجارية لتمويل قروضهم . مثال لهولا الوسطاء شركات التمويل.

* وسطاء الاستثمار : يقدم هولا الوسطاء أوراق مالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل يمكن ان يحتفظ بها المستثمر لأجل طويل أو بيعها إذا احتاج الي أمواله مثال علي ذلك صندوق استثمار الأسهم ، وصناديق استثمار الأوراق المالية طويلة الأجل.

ثانيا :- دور الوسطاء الماليون :١*

تتمثل الوظيفة الأساسية للوسطاء الماليون في تحويل الأصول وذلك من خلال إصدارهم للأوراق المالية أكثر جاذبية للأفراد المدخرين مقاولة للأوراق المالية التي تصدرها مباشر عن طريق الشركات ، فوظيفة التمويل هذا التي يقوم بها الوسطاء الماليون تجعلنا أمام سوال هام كيف ان المؤسسات المالية تشتري الأوراق المالية الأولية التي تصدرها الشركات وتحولها بطريقة مربحة الي أوراق مالية ثانوية أكثر جاذبية للأفراد المستثمرين أو المدخرين ؟

يمكن للمؤسسات المالية القيام بهذه الوظيفة من خلال قدرتها علي تخفيض عده أنوع من التكاليف للمدخر ان يتجنبها إذا قام مباشرة للتعامل مع الشركات بالإضافة علي تقديمها للعديد من الخدمات التي لايمكن للمستثمر الفرد القيام بها .

مؤسسات آخري :-

تتمثل في المؤسسات المالية أخري لا تقوم بدور الواسطة مثل سماسرة الوراق المالية .تجارة الأوراق المالية وبنوك الاستثمار والبنوك العقارية وغيرها من الشركات الاخري التي تقدم خدمية أو أكثر من الخدمات المالية مثل من الائتمان قصير الأجل يتمثل دور سمسار الأوراق المالية في الوساطة بين البائع والمشتري بحيث يتم تبادل الصفقة المإلية ويحصل السمسار علي عمولة مقابل الجهد الذي بذله للتوفي بين المشتري و البائع.

أما تجارة الأوراق المالية فلا يقومن بدور الوساطة بين البائع و المشتري وإنما يقومون بشراء الأوراق المالية لحسابهم بقرض إعادة بيعها وتحقيق الربح في المستقبل مع تحمل مخاطر

---

*١ - www. etudian tdz.net \rpiti٠٩٥٠ntml .

إمكانية بيع هذه الأوراق وتحقيق الربح فيما يتعلق ببنوك الاستثمار فهي تتعهد بتصرف إصدار أسهم أو سندات أو أوراق حكومية جديدة أو شراء هذه الأوراق ثم إعادة بيعها بأسعار.

تقوم البنوك العقارية بنفس الوظيفة حيث تقوم بالحصول علي العقارات سواء منازل أو غيرها وتقوم باستبدالها بقروض طويلة الأجل للراغبين علي الحصول علي هذه العقارات من خلال شركات التامين أو بنوك الادخار ويعتبر كل من سماسرة وتجار الأوراق المالية وبنوك الاستثمار والبنوك العقارية انواع متخصص من المؤسسات المالية وهم ليسو وسطاء ماليون مثل البنوك التجارية أو الاتحادية الائتمانية أو بنوك الادخار أو شركات التامين .

وهذه الأنواع من المؤسسات المالية لا تنشي أوراق مالية خاصة بها لكي يصبح دورها كوسيط وان ما دورها مجرد نقل أو تمرير أوراق مالية ثم إصدارها من خلال مؤسسات أخر الي مشترين أو مستثمرين في السوق.

بيوت القبول والتوفير:-١*

*بيوت القبول وهي بيوت أو مؤسسات نقدية صغيرة الحجم تقوم بقبول الكمبيالات الي أنها وحدات مصرفية وظيفتها ليست الاحتفاظ بنقود العملاء ولا منحهم القروض وهي من فروع البنك التجاري .

* بيوت التوفير :- فهي تتلقي الموال لأجل قصير ولكنها توظفها الي استثمارات طويلة الأجل فمهمتها تجمع ما يوفره للفرد من نقود وتوظيف هذه النقود في مشروعات معينة.

---

*١- www. etudian tdz.net\rpiti٠٩٥٠html

ويتمثل الهدف الرئيسي للبنك المركزي بصفة أساسية في العمل علي تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة ويعمل علي تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدولة ، بالتالي هذه البنك يختلف عن البنوك الأخرى من حيث أهدافها حيث لاسعي الي تحقيق الربح أساسا كما تسعي معظم هذه البنوك إليه.

لتحقيق هذا الهدف فان البنك المركزي يمارس مجموعة من الوظائف الأساسية يمكن إلقاء الضوء عليها كلمنها بالجاز فيما يلي:-١*

- إصدار أوراق النقدية: يختص البنك المركزي بإصدار أوراق النقد (البنكنوت) وذلك بالكمية المناسبة التي تحقق الاستقرار في سوق النقد.

- منح الايتمان للبنوك : ويتم ذلك بمنح البنك المركزي البنوك الاخري في الدولة الايتمان في شكل قروض مباشرة أو خصم الأوراق التجارية أو إعادة شراء الأوراق الحكومية التي في حوزة هذه البنوك ، ويطلق علي البنك المركزي في هذه الحالة انه بنك البنوك Banks Bank .

- تسهل عملية الإقراض بين البنوك: يقوم البنك المركزي بتوجيه البنك الذي يعاني من عجز في الاحتياط القانوني للإقراض من البنك الذي يوجد لدية فائض في هذا الاحتياط ، كما يقوم البنك في هذه الحالة أيضا باجرا عمليات الإضافة والخصم من رصيد البنكين ، الأمر الذي يترتب علية حسن استقلال الموارد المالية المتاحة وتجنب مخاطر نقص الأموال.

- القيام بوظيفة بنك الدولة : يتولى البنك المركزي إدارة الدين العام للدولة نيابة عن الحكومة ، فيقدم لها المنشورات قبل عقد القروض المحلية والأجنبية ، وتقرضها للوفاء بالالتزامات ، ويدبر لها الايتمان الخارجي لتنفيذ متطلبات خطط التنمية الاقتصادية ، فضلا عن إدارة واحتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي ، وتنظيم حركة النقد بين وحداد الجهاز المصرفي المختلفة .

- إدارة الاحتياطي القانوني : الاحتياطي القانوني هي نسبة من قيمة الودائع لدي البنك يلتزم بالاحتفاظ بها لدي البنك المركزي دون القيام بدفع فوائد عن هذا الاحتياطي وذلك لحماية أموال المودعين وضمان سلامة تنفيذ السياسات النقدية الدولة . ويختص البنك المركزي بإدارة هذا

١*- احمد محمد غنيم مرجع سبق ذكره - ص١٥

لاحتياطي ، كما يحق له ان يوقع الجزاءات علي البنك المخالفة لذلك تتراوح بين حرمان البنوك التي تعاني من عجز في هذا الاحتياطي من الحصول علي القروض اللازمة لها حتي تغطي هذا العجز أو دفع فوائد علي قيمة هذا العجز .١*

- تحصيل الشيكات : يقوم البنك المركزي بتيسير صرف الشيكات التي يتم سحبها علي بنك آخر عند البنك التي يتعامل معها العميل ، حيث يقوم بالتسوية دفتريا خصما من رصيد حساب البنك المسحوب عليه و إضافته الي رصيد حساب البنك الآخر ، ويخطر البنكين المعنيين بالتغير الذي حدث في ارصده كل منهما .

- القيام بعمليات السوق المفتوحة: يقصد بعمليات السوق المفتوحة Open Market Operation دخول البنك المركزي طرفا في بيع أو شراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، بينما يتمثل الطرف الثاني عادة في هذه الحالة في البنوك التجارية أو عملائها. في هذا الصدد فانه إذا اتجهت الرقبة نحو زيادة النقود المصرفية فان البنك المركزي يقوم بشراء الأوراق المالية وان يقوم بتحويلها الي نقود، بينما إذا اتجهت الرقبة نحو سحب أو امتصاصها كمية من النقود المعروضة فان البنك المركزي يقوم ببيع هذه الأوراق .

- التوجيه والرقابة علي عمل البنك : يعتبر البنك المركزي آداه الإشراف والرقابة علي وحدات الجهاز المصرفي في الدولة وهو وفي هذا الصدد يستخدم العديد من الأساليب كالأساليب الكمية التي تتمثل في تحديد نسبتي الاحتياطي والسيولة القانونية ، وتحديد أسعار الخصم ، ومعدلات العائد علي الودائع ، وفوائد القروض ، والأساليب المكتبة والميدانية التي تتمثل في فحص التقارير والإحصاءات التي تلتزم البنوك بتقد يمها للبنك المركزي وقيام المندوبين بالتفتيش علي أعمال البنوك للتأكد من سلامة تنفيذ السياسات والالتزام بالتعليمات ، بالإضافة الي أساليب حتي البنوك علي التعاون علي تنفيذ السياسيات والتعليمات التي يقرها البنك المركزي .

١*- المرجع السابق - ص١٦- ١٧